

"علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية"

[العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، تعريف علم الاجتماع ، تعريف الخدمة الاجتماعية ، التعاون بين المشتغلين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية]

دكتور إبراهيم عبد الرحمن رجب

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان

هذا مقال كنت قد كتبته في عام ١٩٨٢ ، ونشر في كتاب نماذج ونظريات تنظيم المجتمع (دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٣) ، وقد أعادت طباعته دار عالم الكتب بالرياض في عام ١٩٨٥ ، ثم في عام ٢٠٠٣ (المقال منشور هنا كأصله، بتصرف قليل)

هذه دراسة للعلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، سواء من الناحية التاريخية، أو من الناحية النظرية التصورية -- هذه العلاقة التي مرت بالعديد من المراحل، وتأثرت بالعديد من العوامل والأوضاع، الداخلية أو الخارجية بالنسبة لكليهما. وسنبداً هذا العرض بمحاولة لتحديد المفاهيم الأساسية ووضعها في الإطار الذي ستستخدم فيه خلال هذه الدراسة، وبعد ذلك نتبع المراحل التاريخية المختلفة لعلاقة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، مع تحليل العوامل التي أثرت عليها في كل مرحلة ، ونختتم عرضنا بتحليل العلاقة بينهما من الناحية النظرية أو التصورية.

أولاً : المقصود بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

(١) علم الاجتماع

هناك اتفاق على أن علم الاجتماع هو " الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي الذي يقوم به البشر" ^(١) ، أو أنه " دراسة التجمعات الاجتماعية والجماعات في إطار ما تعيش فيه من نظم، ودراسة تلك النظم نفسها وكيف تنشأ ، مع دراسة أسباب التغيرات التي تطرأ عليها، ونتائج تلك التغيرات" ^(٢) ، ومن الواضح أن هذه تعريفات عامة تكاد تقتصر على تحديد المجال العام لعلم الاجتماع - أما ما وراء هذا القدر المتفق عليه - وخصوصاً فيما يتصل برسالة هذا العلم ومهامه الأساسية - فان هناك اختلافات واسعة في وجهات النظر ، لدرجة أن اثنين من علماء الاجتماع قد وجدوا أنه من

الضروري لهما أن يصدرا بحثا لهما بالقول " أن ما نقوله يجب أن ينظر إليه على أنه ملاحظات اثنين فقط من رجال علم الاجتماع اللذين - وبالمناسبة - قد اكتشفا حتى أنهما لا يتفقان علي بعض القضايا المعينة.. وباختصار فإن أي عالم اجتماع لا يمكن أن يتحدث باسم علم الاجتماع كله" (٣).

غير أن هذه الاختلافات في تصور رسالة علم الاجتماع وأهدافه الأساسية ومنطلقاته النظرية لن تغرينا بالإغراق في الدخول في تفاصيل الخلافات بين رجال علم الاجتماع إلا بالقدر الذي يؤثر على تناولنا لموضوعنا، أي أننا سنعي فقط بالمدخل والتصورات التي تأخذ مواقف محددة من المشكلات الاجتماعية ومن مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وفي هذا الصدد فإنه يمكننا أن نتكلم عن ثلاثة اتجاهات متميزة في إطار علم الاجتماع المعاصر:

الاتجاه الأول: علم الاجتماع الأكاديمي (الوظيفيون):

يمكننا أن نتبع الأصول الأولى لهذا الاتجاه الأكاديمي (٤) النظري بشكل خاص لنبدأ التاريخ له من الدعوة التي وجهها أوجيست كونت Comte لاستخدام منهج البحث العلمي (الذي نجح في العلوم الطبيعية) في دراسة العلوم الإنسانية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مهمة العلم يجب أن تقتصر على جمع الحقائق عن الظواهر الاجتماعية ووصفها ووصفها موضوعيا محايدا، مع ترك هذه الحقائق أمام المصلحين الاجتماعيين للاستفادة منها في وضع السياسة الإصلاحية العامة وبهذا يكون علم الاجتماع في نظرهم علما نظريا خالصا (٥).

ولقد ساد هذا الاتجاه إلى حد كبير لدى رجال علم الاجتماع حتى أواخر القرن التاسع عشر، وارتبط بنظرة تفأولية راضية عن النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الغربي، مع تصور غامض بأن هذه النظم تضمن تلقائيا تحقيق التقدم والنمو، وقد ازدهر هذا الاتجاه في أوائل القرن العشرين وخصوصا بفضل جهود تالكوت بارسونز ومتابعيه من أصحاب النظرية الوظيفية، الذين اهتموا أساسا بدراسة متطلبات بقاء واستمرار الاتساق الاجتماعية أكثر من اهتمامهم بدراسة التغير والصراع، مما أدى إلي إهمالهم بالحفاظة والعمل على تدعيم النظم القائمة، ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب هذا الاتجاه هم غالبا ممن

يقومون بتدريس علم الاجتماع في الجامعات والذين يمثلون أغلبية المتخصصين في علم الاجتماع (٧٠% منهم)^(٦) ، ومن الواضح أن هؤلاء -بحكم اهتمامهم ببناء النظرية- لا يبدون اهتماما كبيرا بالتطبيقات لمواجهة المشكلات الاجتماعية ، ولذلك فإنهم لا يشاركون رجال الخدمة الاجتماعية في اهتمامهم ولا يدخلون معهم في علاقات تذكر، اللهم إلا في حدود الدراسة السوسولوجية للخدمة الاجتماعية في إطار دراستهم للمهن والاتجاه للمهنية فيما يعرف بنظرية المنظمات.

الاتجاه الثاني : النقاد (مدرسة الصراع):

يري أصحاب هذا الاتجاه أن المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية هي مساعدة الإنسان في السيطرة على المجتمع، وليس فقط مجرد جمع الحقائق عن الظواهر الاجتماعية ووصفها كما هي عليه؛ وإذا كان هذا الاتجاه موجودا باستمرار وان لم يكن سائدا دائما ، فإنه قد اكتسب أبعادا جديدة مع تعقد المجتمعات ووضوح المشكلات الاجتماعية المترتبة على التصنيع، وبصفة خاصة مع الكساد الاقتصادي الذي اجتاح العالم في ثلاثينات القرن العشرين، حيث بدأ نوع من التشكك في التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ومن هنا جاء تركيز أصحاب هذا الاتجاه على التغيير الجذري في المجتمع ، وعلى بناء المجتمعات من جديد بما يحقق تغيير مراكز القوة^(٧) ، ومن الواضح أن بعضهم قد تأثر بآراء ماركس وخصوصا الباكورة منها، و يسميهم البعض بأصحاب اليسار الجديد^(٨) ، ومقتضي هذا الاتجاه إذن أن علم الاجتماع لا يجب أن يقف موقفا سلبيا أو حتى حياديا مما يجري في المجتمع ، وإنما عليه أن يأخذ موقفا تقويميا نقديا يعبر في كل لحظة عن نضال المجتمع الإنساني للتخلص من كل ما علق به نتيجة للاضطهاد أو الاستغلال أو الانتهازية^(٩).

ويتبنى هذا الاتجاه بصفه خاصة مجموعات من شباب الباحثين من دارسي علم الاجتماع الذين يؤمنون بأن عالم الاجتماع لا يجب أن ينعزل عن واقع حياة الناس ومشكلاتهم الملحة للحفاظ على مكانة أكاديمية زائفة، و إلا فإنه يكون بهذا جزءا من الوضع القائم، مستقطب أو مستغل لخدمة أهداف ذوي المصالح في هذا الوضع، وإنما واجبه العلمي

أن يتخذ موقفا نقديا صارما، وأن يعمل على إحداث التغيير الثوري في النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة لصالح الطبقات المستغلة ولهذا يسمى هؤلاء بالثوريين. وهذا الفريق يتشكك بعنف في قدرة الخدمة الاجتماعية كمهنة على تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود الذي تسعى لتحقيقه ، بل ويرون أن الجهود التي تبذل في محيط الرعاية الاجتماعية تكون عادة جزئية ومفتتة، لا تستهدف صالح الفئات المستغلة، وإنما تؤدي -بقصد أو بغير قصد- إلى تجميع قضايا التغيير، وإلى امتصاص السخط الاجتماعي، وبالتالي سلب الثورة من أحد عناصر قوتها الدافعة.

الاتجاه الثالث : علم الاجتماع التطبيقي :

مع ازدياد الطلب على علماء الاجتماع لشغل وظائف المستشارين لعدد كبير من المؤسسات الصناعية والعسكرية والاجتماعية ، ومع مطالبة المجتمع بوجود دور ايجابي فعال لعلماء الاجتماع في مواجهة المشكلات الاجتماعية الحادة التي أخذت تجتذب اهتمام قطاعات عريضة من السكان ابتداء من خمسينات القرن العشرين، فقد قوي ذلك الاتجاه الذي يري أن عالم الاجتماع لا يجب أن ينعزل في برج العاجي لبناء النظريات كما يتصور أصحاب الاتجاه الأول ، كما لا يجب أن يتولى مهمة السياسيين المتطلعين إلى التغيير الثوري لنظم المجتمع كما يتصور أصحاب الاتجاه الثاني ، وإنما يجب أن يستخدم أقصى ما لديه من علم ومعرفة بالظواهر الاجتماعية لتحسين أداء النظم والمؤسسات القائمة لوظائفها ، وبهذا يسهم عالم الاجتماع في تقدم المجتمع وتخفيف المشكلات الاجتماعية ، ومن هنا فإن أصحاب هذا الاتجاه هم أقرب الفئات الثلاثة إلى الاهتمام بالتعاون بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

(٢) الخدمة الاجتماعية

رغم أن لدينا العديد من التعريفات للخدمة الاجتماعية فإن معظم تلك التعريفات لا زال قاصرا عن تقديم مفهوم جامع مانع لها ، فبعض التعريفات واسع جدا يضم جوانب لا تدخل بطبيعتها في نطاق الخدمة الاجتماعية، وبعضها أضيق من أن يشمل جوانب تعتبر

جزءاً لا يتجزأ منها^(١٠) ، ولعل هذا هو ما حدا بالجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة NASW للاتجاه إلى محاولة التوصل إلى ما أصبح يسمى بالتعريف العامل "الممارسة" الخدمة الاجتماعية عام ١٩٥٨ ، وذلك على أساس تحليل الممارسة إلى مجموعة من المكونات: هي القيم المهنية، والمعارف، والأغراض، والطرق الفنية، والمصادقة المجتمعية^(١١). وعلى أي حال فقد يكون من المفيد أن نعرض هنا تعريفين نظريين يعكس كل منهما مرحلة من مراحل تطور المهنة في إدراك رسالتها :

١- لقد عرّف والتر فريدلاندر الخدمة الاجتماعية بأنها "خدمة مهنية مبنية على المعارف العلمية، وعلى مهارات العلاقات الإنسانية ، تعمل على مساعدة الأفراد كأفراد أو كأعضاء في جماعات ليصلوا إلى تحقيق الرضاء النفسي والاجتماعي مع الاعتماد على أنفسهم في المستقبل^(١٢) .

٢- كما عرفها فينك وزملاؤه على أنها "المهنة التي تهتم بتسيير وتدعيم العلاقات الاجتماعية الأساسية بين الأفراد أو الجماعات أو النظم الاجتماعية، ونتيجة لذلك فإنها تتحمل مسؤولية العمل الاجتماعي سواء بحكم وظيفتها الاجتماعية أو بحكم ما تملكه من معرفة مهنية^(١٣) .

ونحن نلاحظ أن التعريفين يؤكدان على أن الخدمة الاجتماعية كمفهوم تعتمد على المعرفة العلمية المتراكمة وأنها تستهدف تحسين نوعية الحياة الإنسانية سواء عن طريق تيسير العلاقات المرضية أو عن طريق العمل على إشباع الاحتياجات الاجتماعية ، إلا أن مستويات التدخل المهني في كل من التعريفين تختلف قليلا في نقطة تركيزها ، وهما بهذا يعكسان موقفين أو مرحلتين من مراحل نمو المهنة.

(أ) الخدمة الاجتماعية التقليدية :

كان الموقف التقليدي لمهنة الخدمة الاجتماعية يركز أساسا على التدخل على مستوى الفرد أو الجماعة، ولا يعطي اهتماما كبيرا للتدخل على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى المجتمع العام والنظم الاجتماعية الأساسية، ويرتد هذا الموقف إلى الأصول

الأولي للجهود التطوعية التي حاولت منذ منتصف القرن التاسع عشر مواجهة المشكلات المترتبة على الثورة الصناعية -- تلك الجهود التي تصورت أن أسباب المشكلات تكمن في الأفراد أنفسهم دون أن تشكك في دور البناء الاجتماعي ذاته كسبب محتمل للمشكلات الاجتماعية. وفي هذا الإطار ازدهرت طريقة خدمة الفرد ازدهارا كبيرا، وكانت الأغلبية الساحقة للأخصائيين الاجتماعيين تتخصص باستمرار في هذه الطريقة، والحقيقة أن هذا الموقف ظل سائدا حتى بداية الستينات من القرن العشرين (ولا زال قائما حتى الآن في واقع الممارسة في الولايات المتحدة وإن انحسر على مستوى النظرية) حين بدأ الاتجاه للاهتمام بالتغيير الاجتماعي الواسع النطاق، ولقد ظل الكثيرون من رجال علم الاجتماع ردها طويلا من الزمن يتعاملون مع هذا التصور للخدمة الاجتماعية^(١٤)، ولا زال البعض حتى الآن متأثرا بدرجة أو بأخرى بهذا التصور التقليدي التاريخي للخدمة الاجتماعية.

(ب) الخدمة الاجتماعية الحديثة :

كان المدخل الإصلاحى الذي يهتم بتغيير النظم والسياسات والتشريعات موجودا بدرجة أو بأخرى في تاريخ الخدمة الاجتماعية وإن لم تكتب له السيادة، وقد ارتبط مدى بروزه بنظرة المجتمع إلى نظمه الاجتماعية، فاكتمت قوة دافعة كبيرة في أزمت الكساد المالى والحروب العالمية، حيث بدأ التشكك في قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على إشباع حاجات الناس تلقائيا، ومن هنا بدأت المطالبة بالتغيير الاجتماعى الواسع النطاق، الذي يتم على مستوى النظم الاجتماعية نفسها بدلا من الاقتصار على مستوى الأفراد والجماعات؛ وهذا هو الاتجاه الحديث في مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث بدأت أعداد أكبر وأكبر من الأخصائيين الاجتماعيين في الاهتمام بالمسائل المتصلة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى - بالإضافة إلى الاهتمامات الفردية التقليدية التي لا زالت لها الغلبة سواء فيما يتصل بأعداد الطلاب أو بمكان خدمة الفرد في المناهج أو في الممارسة^(١٥).

وينبع هذا الموقف من إدراك الارتباط الوثيق بين مختلف مستويات الحياة الاجتماعية، والتفاعل بين أوجه حياة الإنسان كفرد أو كعضو في جماعة أو منظمة رسمية أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي، ومن هنا ضرورة التدخل على كل مستوى من تلك المستويات إذا أردنا

تحقيق أهداف المهنة بشكل فعال، ولهذا كله فقد بدأت المهنة تبلور لنفسها أساليب وأدوار جديدة تلائم العمل على مختلف تلك المستويات^(١٦).

(٣) الخدمة الاجتماعية والاجتماع التطبيقية

إذا كانت الخدمة الاجتماعية تركز في تدخلها المهني على محاولة إحداث تغييرات في الأفراد أو في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات أو في المجتمعات المحلية والنظم الاجتماعية، وكان علم الاجتماع التطبيقي يتضمن استخدام المعرفة السوسولوجية لإحداث تغييرات في العلاقات والمؤسسات والنظم الاجتماعية، فإن التساؤل يثار عادة حول ما إذا كانت الخدمة الاجتماعية والاجتماع التطبيقية شيئاً واحداً أو أهما أمران مختلفان، وفي هذه الحالة يلزم توضيح الفروق بينهما.

(١) **المنطلقات القيمة:** يجب أن نوضح بادئ ذي بدء أن الحاجة للخدمة الاجتماعية كطريقة للتدخل لإحداث التغييرات المشار إليها نشأت لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي ترتبت على الثورة الصناعية، وأن مثل هذا التدخل يجد تبريره أساساً في مجموعة القيم الدينية والإنسانية وقيم الديمقراطية والمساواة، مع الإيمان بإمكانية تغيير الأفراد وترقية أحوالهم المادية والاجتماعية من خلال علاقة علاجية وهذا هو ما يطلق عليه البعض "أيدولوجية الرعاية الاجتماعية" التي تستند إليها الخدمة الاجتماعية^(١٧) وما يهمننا هنا هو أن نؤكد أن الخدمة الاجتماعية تمثل **انحيازاً قيمياً معيناً** واضح المعالم ومعترفاً به من المهنة والمجتمع.

أما بالنسبة لعلم الاجتماع التطبيقي فالوضع يختلف إلى حد كبير، فلقد كان علماء الاجتماع تقليدياً يتصورون أنهم إنما يسعون للوصول إلى **الحقائق الموضوعية** عن الظواهر الاجتماعية دون دخول في مجال القيم، وكانوا ينظرون إلى من يتجه للإصلاح الاجتماعي على أنه قد تخلى عن صفته كعالم اجتماع، وهذا جولدنر^(١٨) يوضح لنا أنه منذ وقت قريب كان تعبير "المهندس الاجتماعي" أمراً لا يشرف صاحبه، باعتبار أنه يحمل بين طياته الشك في أن مثل هذا العالم الاجتماعي قد حنث بعهدته بأن يكون موضوعياً غير منحاز، وأنه يكون قد باع موارث العلم في مقابل شهرة جماهيرية لا قيمة لها. ولقد أثر هذا الموقف تأثيراً كبيراً على علم الاجتماع التطبيقي، حيث ظل رجاله يتحرجون طويلاً من اتخاذ موقف

قيمي من عملائهم مكثفين بتقديم مشورتهم في حدود أهداف العملاء -- ولكن واقع الممارسة كان يفرض عليهم أن يقرروا لأنفسهم ما إذا كانت لهم قيمهم المهنية التي قد تختلف عن قيم عملائهم، وعلى أي حال فقد تأخر اتخاذهم القرار في هذا الشأن كثيرا، في الوقت الذي كانت الخدمة الاجتماعية متخففة من هذا العبء إلى حد كبير، ولقد ساعد هذا على انتشار الخدمة الاجتماعية وتطورها بأكثر مما كان عليه الحال بالنسبة للاجتماع التطبيقي، وليس أدل على ذلك من أن موضوع الالتزامات القيمة لعلم الاجتماع التطبيقي هو موضوع اليوم بالنسبة لهذا الفرع الذي انتظر حتى وقت قريب^(١٩) لكي يتفق رجاله على أن الأولى بالالتزام هو المبادئ الأخلاقية للمجتمع ككل، ثم قيم المهنة التي يستقر عليها الزملاء السوسيولوجيون، وأخيرا قيم العميل أو المنظمة التي يعمل فيها رجال الاجتماع التطبيقي.

(٢) **مستويات العمل:** إن مجالات اهتمام كل من الخدمة الاجتماعية والاجتماع التطبيقي وإن كانت متقاربة إلى حد كبير إلا أنها ليست متطابقة. ولو أننا أخذنا بتفرقة تالكوت بارسونز بين المستويات الثلاثة للأنساق^(٢٠) وتقسيمها إلى:

(أ) **أنساق ثقافية:** ويختص بدراستها علم الانثروبولوجيا.

(ب) **أنساق اجتماعية:** ويشترك في دراستها كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وأيضا العلوم السياسية.

(ج) **أنساق شخصية** Personality Systems: ويختص بدراستها علم النفس.

فإننا نجد أن اهتمام عالم الاجتماع النظري - والتطبيقي أيضا فيما يبدو - منصبا على النوع الأوسط من الأنساق وهي **الأنساق الاجتماعية** (مع أخذ فكرة التأثير المتبادل بين الأنساق في الاعتبار بطبيعة الحال) أما رجل الخدمة الاجتماعية فإن اهتمامه ينصب على الموقف ككل - وهذا يفترض اهتمامه بكل مستويات الأنساق، وبهذا تكون الخدمة الاجتماعية أقرب إلى أن تكون علوما سلوكية واجتماعية تطبيقية موجهة قيما منها إلى أن تكون مجرد علم اجتماع تطبيقي.

(٣) **طبيعة المهمة:** إن رجل الاجتماع التطبيقي يستطيع أن يقف عند حد "التوصية بالتغيير" دون أن يقوم بنفسه بالتدخل لتنفيذ توصياته، أما الأخصائي الاجتماعي فهو

يتحمل مسؤولية "التدخل للتغيير" بنفسه، مستخدماً ذاته المهنية ومهاراته الفنية في الاتصال والتأثير، ومن هنا فإنه يكون غارقاً لأذنيه في مشكلات الواقع الذي يفرض اتخاذ إجراء ما في الحال دون انتظار لنتائج البحوث، وهو بذلك لا يملك رفاهية التوقف وتعليق الحكم حتى يصل إلى نتائج محققة ذات عمومية، وإنما يضطر للاعتماد على بعض المؤشرات أو المبادئ العامة التي تراكمت من خلال الممارسة المهنية مستهدياً بالقيم المهنية والمجتمعية، وهو أحياناً قد يلجأ إلى رجل الاجتماع التطبيقي طالباً مشورته. أما رجل الاجتماع التطبيقي فغالباً ما يتقدم إليه عملاؤه بمشكلاتهم وهم لا يتوقعون منه أن يبدي رأيه فوراً وبهذا يمنحونه الوقت الكافي لإجراء دراساته وبحوثه وينتظرون حتى يتم له بلورة مشورته ثم يتخذون قرارهم مسترشدين بها. كما أن رجل الخدمة الاجتماعية غالباً ما يتعامل مع الموقف بما يتضمنه من عوامل واعتبارات سياسية متصلة بالقرار، ويتحمل مع العملاء مسؤولية الدخول في عملية تفاعلية تضمن أخذ مصالح الفئات الأخرى المرتبطة بالمشكلة في الاعتبار، على حين يتوقف دور رجل الاجتماع التطبيقي عند حد إبداء المشورة.

ونخلص من هذا كله إلى أن الخدمة الاجتماعية والاجتماع التطبيقي يشتركان في الاهتمام بالعمل على إحداث التغيير في العلاقات والنظم الاجتماعية ولكن في الوقت الذي نزلت فيه الخدمة الاجتماعية إلى ميدان الممارسة وحاضرت فيه في قلب المشكلات الاجتماعية في حدود ما هو متاح لها من معرفة وبتوجيه من إطار قيمي محدد ومعترف به من جانب المجتمع مما ساعدها على بلورة وتطوير أساليبها الفنية في تقديم الخدمات فإن علم الاجتماع قد تخرج عن التزول إلى ميدان الممارسة حفاظاً على موضوعية العالم النظري، وبهذا لم يكن لعالم الاجتماع مكان قوي في الممارسة حتى الحرب العالمية الثانية^(٢١)، كما أن انهماك الأخصائيين الاجتماعيين في مواجهة مشكلات الواقع استلزم عدم التقييد بالحدود بين التخصصات التي يلتزم بها كل علم من العلوم السلوكية والاجتماعية، وبهذا كانت الخدمة الاجتماعية أوسع من أن تكون مجرد علم اجتماع تطبيقي، وأخيراً فإننا نستطيع التفرقة بين الاجتماع التطبيقي والخدمة الاجتماعية على أن الأول يتمثل غالباً في تقديم "التوصية بالتغيير" في حين أن الخدمة الاجتماعية تمثل "التدخل للتغيير".

ثانيا : العلاقة بين الاجتماع والخدمة الاجتماعية تاريخيا

في ضوء ما سبق فقد نتوقع قيام علاقات وثيقة وتعاون قوي بين رجال علم الاجتماع ورجال الخدمة الاجتماعية؛ ولكن الحال لم يكن كذلك في أغلب الأحيان حتى أن نويل تيمز^(٢٢) يقول "إنني أعتقد أن هناك ارتباطا وثيقا جدا ومباشرا بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ؛ أما بين علماء الاجتماع والأخصائيين الاجتماعيين فلا يوجد ارتباط ، اللهم إلا إذا كان ارتباطا سلبيا ... وكل من الجانبين يتحمل -في الحقيقة- مسؤولية قلب ما كان يجب أن يكون حوارا هادئا إلى معركة مستعرة" . والحقيقة أن قول تيمز له ما يبرره تماما ، ذلك أن هذا الصراع بين علم الاجتماع ومهنة الخدمة الاجتماعية لم يكن صراعا يرتد إلى أسانيد نظريه أو موضوعية ، وإنما يرتد في أساسه إلى ظروف تاريخية أحاطت بكليهما من جانب، والى ظروف ترتد إلى نمو وتطور كل منهما من جانب آخر.

وسنستعرض فيما يلي كلا من هذين النوعين من المؤثرات وفق تقسيم ثلاثي أصبح متعارفا عليه الآن بين مؤرخي علاقة الاجتماع والخدمة الاجتماعية^(٢٣) ألا وهو تقسيم مراحل العلاقة بينهما إلى :

(أ) البداية المشتركة.

(ب) القطيعة.

(ج) التقارب الحديث.

١- البداية المشتركة :

أدت الثورة الصناعية والتغير الاجتماعي الواسع النطاق الذي صاحبها وما ترتب على ذلك من تفكك اجتماعي ومشكلات اجتماعية إلى اهتمام واسع بالإصلاح الاجتماعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إنجلترا ، وكان من الطبيعي أن تسعي فئات متعددة في المجتمع ومن منظورات متباينة للمشاركة في هذه الجهود الإصلاحية، ولقد كانت هذه

هي الفترة التي بدأت تتبلور فيها الأصول الأولى للخدمة الاجتماعية في إطار جمعيات تنظيم الإحسان، وكانت هذه الجمعيات تؤمن بفكرة مسئولية الفرد عن وقوعه فريسة للفقير Personal inadequacy ويرى بيتر ليونارد^(٢٤) أن هذه الفردية الجامدة التي تبنتها جمعيات تنظيم الإحسان كانت تنطلق من آراء هربرت سينسر التطورية واتجاهاته الداروينية الاجتماعية ، والتي كانت ترى أن التاريخ عملية "طبيعية"، وأن الدولة لا يجب أن تتدخل فيما ينشأ من توازن طبيعي لحماية الأفراد غير القادرين، لأن هذا يؤدي في النهاية إلى إضعاف قدرة المجتمع على البقاء.

ومن جهة أخرى فإننا نجد أن حركة المحلات الاجتماعية - وإن لم تكن لها نفس قوة جمعيات تنظيم الإحسان - تأخذ منظورا مختلفا، فتوجه بعض جهودها للعمل الاجتماعي لتحقيق بعض الإصلاحات لأحوال الطبقات العاملة، ومن المعروف أن بعض قادة حركة المحلات الاجتماعية كانوا أيضا من بين رجال الاجتماع ذوي الاتجاه الإصلاحية.

وإذن فلقد جمعت المشكلات الاجتماعية الواسعة النطاق بين رجال الاجتماع وقادة الخدمة الاجتماعية في سنواتها الباكرة حول قضايا الإصلاح الاجتماعي، وتأثرت الخدمة الاجتماعية في هذه الفترة التكوينية بعلم الاجتماع تأثيرا كبيرا في إنجلترا، حتى أن أول معهد علمي لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين في سنة ١٩٠٣ كان يسمى "مدرسة علم الاجتماع" وكان يضع الدراسات السوسولوجية في مقدمة مناهجه^(٢٥).

وإذا انتقلنا إلى الولايات المتحدة فإننا نلاحظ وجود نفس التقارب حول المشكلات الاجتماعية ، يقول هربرت جانز^(٢٦) "حول بداية هذا القرن كان عدد من رواد علم الاجتماع الأمريكي غارقين لآذانهم في قضايا العمل الاجتماعي المطروحة في ذلك الوقت، وخصوصا فيما يتصل بتحسين أحوال المدن وسكانها، خصوصا من الطبقات الفقيرة، فشاركوا في الحركات الإصلاحية لتخطيط المدن والترويج والإصلاح الحكومي والصحة العامة، وساهموا في إنشاء المحلات الاجتماعية والجمعيات الخيرية وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية".

وتبدو هذه العلاقة الوثيقة بين الاجتماع والخدمة الاجتماعية بوضوح في قيام الجمعية الأمريكية للعلوم الاجتماعية سنة ١٨٦٥ والتي كانت تضم الاهتمامين النظري والإصلاحية

معا، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٠٦ عندما أنشئت الجمعية الأمريكية "لعلم الاجتماع" كعلامة على انفصال علم الاجتماع عن الإصلاح الاجتماعي، في حين عبر الاتجاه الإصلاحى عن نفسه من خلال تشكيل المؤتمر القومى للإصلاحات والإحسان منذ ١٨٧٤ والذي أصبح منذ عام ١٩١٨ مؤتمرا قوميا للخدمة الاجتماعية^(٢٧).

كما يظهر هذا التأثير السوسىولوجى الواضح من جهة أخرى في كتابات ماري رتشموند التي كانت "تعكس اهتماما قويا بالبيئة الاقتصادية/الاجتماعية وبظروف العمل الصناعى والإسكان، وضمان دخل مناسب للأسرة، كما كانت تتضمن تركيزا على الفرد منذ بدايتها أيضا"^(٢٨)، ولهذا يشير ليونارد^(٢٩) إلى أنه رغم تأثر الأخصائىين الاجتماعىين بالفلسفة "الفردية" إلا أنهم مع الممارسة العملية كانوا أكثر مرونة في اكتشاف دور العوامل البيئية متمشيين في هذا مع علماء الاجتماع الأوائل الذين حاولوا تقديم تفسير اشتمل للمشكلات الاجتماعية، ولهذا فإنه يسمى مساهمة ماري ريتشموند بالمرحلة السوسىولوجية في خدمة الفرد.

٢- القطيعة :

استمرت العلاقات الوثيقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حتى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين، إلا أن هذه العلاقات قد فترت في الولايات المتحدة فيما بعد وذلك نتيجة لبعض العوامل التي نشير إليها فيما يلي :

(١) **كفاح العلم والمهنة للحصول على المكانة** : بدأ علم الاجتماع - خصوصا فيما بين الحربين العالميتين - في السعي للحصول على الاعتراف به كأحد التخصصات العلمية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية، ولهذا فقد اندفع علماء الاجتماع في تلك الفترة للتشبث بطابع العلم البحت والتخلي عما يثير قهمة النواحي العملية والإصلاحية التي كانت سائدة لديهم في الفترة السابقة، فركزوا جهودهم على المشكلات المتصلة بمنهجية البحث العلمى والتوصل إلى مداخل نظرية واسعة النطاق، وابتعدوا عن الاهتمامات العملية للخدمة الاجتماعية.

وفي نفس الوقت فقد كانت الخدمة الاجتماعية قد وصلت إلى مرحلة مكنتها من بلورة بعض مبادئها وطرقها المهنية المتميزة، وبدأ الأخصائيون الاجتماعيون أيضا يطمحون لتحقيق اعتراف المجتمع الأمريكي بهم كمهنة كاملة كغيرها من المهن الأقدم عهدا، فانكب الأخصائيون الاجتماعيون أيضا على بلورة أساليبهم وطرقهم الفنية اللازمة للتعامل مع الأفراد^(٣٠) ، ولعل مما ساعد على هذا الاتجاه أن الكساد المالي في ثلاثينات القرن العشرين قد أدى إلى تدخل الحكومة الأمريكية لتولي مسئولية المساعدات المالية عن طريق تشريعات التأمين الاجتماعي سنة ١٩٣٥ مما أدى إلى تفرغ المؤسسات الأهلية لكي تهتم فقط بالعمليات الفنية لمساعدة الأفراد وعلاجهم^(٣١).

ويجب أن نلاحظ هنا أن الاتجاه نحو "المهنية" Professionalism هو من السمات التي يتميز بها المجتمع الأمريكي بشكل واضح والتي تركت أثرها على العلاقة بين العلم (الاجتماع) والمهنة (الخدمة الاجتماعية) في هذه المرحلة، حيث انغلق كل منهما على نفسه متجاهلا القضايا الاجتماعية الأوسع ، أو بتعبير بورترلي : الاهتمام بالوظيفة Function على حساب الرسالة Cause ، أما في إنجلترا فلم يأخذ الاتجاه نحو المهنة هذا الشكل الحاد، ولذلك فلم يفقد علم الاجتماع اهتمامه بالمشكلات الاجتماعية والقضايا العملية^(٣٢) ، كما استطاعت الخدمة الاجتماعية في إنجلترا أن تحتفظ بتوازنها بين التركيز على علم الاجتماع وعلم النفس.

(٢) الطوفان الطبي النفسي : جاءت مدرسة التحليل النفسي إلى الولايات المتحدة في العقد الثاني من القرن العشرين ووجد فيها الأخصائيون الاجتماعيون على الفور ضالتهم المنشودة، فأتجهوا للاعتراف من مفاهيمها وأساليبها الفنية وانصرفوا عن علم الاجتماع مما أدى في رأي البعض^(٣٣) إلى إصابتهم بنوع من "العمى السوسولوجي" الذي جعلهم ميالين إلى اختزال تفسيرات الظواهر الاجتماعية إلى أسباب فردية وشخصية وإهمال العناصر البنائية ، ويمكن أن نرد سبب ذلك التأثير الكبير للتحليل النفسي على الخدمة الاجتماعية في ذلك الوقت إلى ما يلي :

١. أعطى التحليل النفسي للأخصائيين الاجتماعيين مجالاً معرفياً وإطاراً تصورياً متماسكاً يستطيعون الاستفادة به في عملهم اليومي بخلاف ما عليه الحال من النظريات المجردة الواسعة المدى التي يقدمها علم الاجتماع والتي ليست لها فائدة تطبيقية مباشرة لهم.

٢. كان التركيز على تغيير شخصية الفرد يمثل البديل المقبول عن الدور العاجز المتمثل في تغيير البيئة - خصوصاً وأن الاهتمام السوسيولوجي بتغيير البناء الاجتماعي لم يكن يشير إلى إجراءات عملية لإحداث هذا التغيير، كما كان أقرب إلى اهتمامات بعض رجال السياسة أو القادة العماليين، و الأدهى من ذلك أن علم الاجتماع الأمريكي نفسه كان معرضاً أيضاً وفي نفس الفترة لتأثير التحليل النفسي عن طريق الانثروبولوجيا الاجتماعية على يد مارجريت ميد وعن طريق الفرويديين الجدد^(٣٤).

ورغم هذه القطيعة فإن بعض نقاط الاتصال قد كانت دائماً موجودة، فقد لفتت بعض المناهج والآراء التي قدمها رجال علم الاجتماع أنظار الأخصائيين الاجتماعيين وخصوصاً منهج دراسة الحالة الذي استخدمه توماس W. I. Thomas في الدراسة التي شارك فيها عن الفلاح البولندي، والدراسات المسحية ذات الطابع الإصلاحي التي أجرتها مدرسة شيكاغو على يد روبرت بارك وزملائه.

كما سنجد أن بعض علماء الاجتماع كانوا يقومون خلال تلك الفترة بالتدريس في مدارس الخدمة الاجتماعية ولقد قام روبرت ماكيفر McIver - رغم أنه كان من المهتمين بدعم مركز علم الاجتماع كعلم نظري - بالتدريس في مدرسة نيويورك للخدمة الاجتماعية، كما نشرت محاضراته في كتاب في سنة ١٩٣١ بعنوان "مساهمة علم الاجتماع للخدمة الاجتماعية"، ولكنه كان بطبيعة الحال يتكلم عن الخدمة الاجتماعية من المنظور السائد في ذلك الوقت وهو منظور الخدمات الفردية^(٣٥).

٣- التقارب الحديث :

كان علم الاجتماع قبل عام ١٩٥٠ قد أصبح علما معترفا به أكاديميا كأحد العلوم الاجتماعية المستقرة في الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت الخدمة الاجتماعية قد حققت تقدما كبيرا في الاعتراف بها كمهنة بدرجة تكفي لتخفيف حدة وقفها عند الاقتصار على استخدام مداخل العلاج الفردي فقط، وقد مهد هذا كله السبيل لوجود ظروف ملائمة لحدوث تفاعل بناء بين العلم والمهنة - بالرغم من أنه كانت تحدث ألوان من الارتداد إلى العداوات التقليدية في بعض الأحيان^(٣٦) ومن جهة أخرى فإن الظروف التي مرت بها الشعوب خلال فترة الكساد العالمي في الثلاثينات وخلال الحرب العالمية الثانية وما شهدته المجتمعات - كما اشرنا - من مشكلات اجتماعية واسعة النطاق قد أدت إلى إضعاف النظرة التفاضلية الواثقة بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وأدت إلى التشكك في تلك التنظيمات والشعور بالاغتراب لدي فئات عديدة، وبدأت المجتمعات في الاتجاه إلى ذلك العلم وتلك المهنة لتسألها عما يستطيعان تقديمه لمواجهة المشكلات الاجتماعية الملحة باعتبار أن قيمة كل منهما إنما ترتبط في النهاية وتقاس بمدى ما يمكن لهما أن يفعلاه للتأثير على تلك المشكلات. وقد أدى هذا كله إلى تحريك الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وإزعاجهما للخروج من المشاغل الضيقة الخاصة بكل منهما والتي شغلا بها في المرحلة السابقة، وهكذا بدأ نوع من التفاهم الجديد، والتقارب والتعاون في مواجهة مثل هذه المشكلات العملية الملحة على أساس من الاحترام المتبادل لإسهام كل منهما. ونحن نستطيع أن نتبع دوافع هذا التعاون ومظاهره في المجالات الآتية :

(أ) أظهرت الدراسات التقييمية لنتائج التدخل المهني باستخدام الطرق التقليدية للخدمة الاجتماعية قصورا واضحا في تلك الطرق، وتزايد إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لضرورة فهم التأثيرات الأسرية والطبقية والمجتمعية على العميل دون التركيز الشديد على مشاعر العميل، وبدأت المهنة تعيد النظر في مسلماتها التقليدية وتستفيد من نتائج العلوم الاجتماعية.

(ب) أدى هذا إلى زيادة الاهتمام بتدريس علم الاجتماع في كليات الخدمة الاجتماعية وخصوصا مع ظهور تخصصات جديدة في تنظيم المجتمع والتخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، وبهذا دخلت أعداد كبيرة من رجال علم

الاجتماع تلك المدارس، وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة اهتمام أولئك الأساتذة بمشكلات الممارسة الميدانية.

(ج) نشأ عن السخط الاجتماعي المتزايد في الولايات المتحدة خصوصا في الستينات زيادة اهتمام الحكومة بإنشاء مشروعات على المستوي القومي لمواجهة مشكلات الفقر، وكانت هذه البرامج تعطي اهتماما كبيرا لمشاركة الأهالي المحليين لإحداث التغيير فيهم، ونتيجة لاتساع نطاق تلك المشروعات وضخامة الإنفاق عليها فقد كانت هناك ضرورة لوجود نظرية سوسيولوجية شاملة تبرر الأخذ بهذه المداخل النظرية الموجهة للبرامج الاجتماعية، ومن هنا دخلت أعداد كبيرة من رجال علم الاجتماع إلى تلك المشروعات للعمل جنبا إلى جنب مع الأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق أهداف مشتركة، ولقد أدى هذا إلى زيادة اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين بنظريات علم الاجتماع من ناحية كما أدى إلى زيادة تقدير رجال علم الاجتماع للصعوبات التي تواجه الممارس وللضرورة المشاركة في تذليلها من جهة أخرى.

(د) وأخيرا فإننا نجد أنه حتى رجال علم الاجتماع الذين أصروا على الموقف النظري البحت لعلم الاجتماع وأيدوا الاقتصار على وصف الواقع دون المشاركة في تغييره - حتى أولئك قد بدأوا يتجهون لدراسة الخدمة الاجتماعية في إطار دراسة المهن والاتجاه نحو المهنية Professionalism في نطاق نظريات المنظمات Organization Theory باعتبار أن برامج الخدمة الاجتماعية ومؤسستها قد أصبحت تشكل جزءا له وزنه من أجزاء الواقع الاجتماعي الذي يتعرض رجل الاجتماع الوصفي أو النظري لدراسته (٣٧).

ثالثا : الإطار النظري لعلاقة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كانت وجهات النظر التقليدية في علم الاجتماع تستطيع دائما أن تصل إلى تقسيم مريح يميز بشكل حاسم بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ويحدد العلاقة بينهما على أنها علاقة بين علم نظري (بحت) وظيفته الأساسية فهم الواقع وبناء نظرية تصفه وتفسره وبين فن عملي أو تطبيقي وظيفته الأساسية تغيير أو تحسين الواقع باستخدام إجراءات تساعد على

إزالة سوء التكيف الذي يعانيه الأفراد أو تخفيفه، ولقد ساعد على هذا التصور شيوع الاتجاهات الوضعية Positivist في علم الاجتماع من ناحية، وعدم وضوح الأساس العلمي للخدمة الاجتماعية وتركيزها على الخدمات الفردية في ذلك الوقت من جهة أخرى. وبمثل هذا الاتجاه في تحديد العلاقة بين الاجتماع والخدمة الاجتماعية روبرت ماكيفر - وهو من أساطين علم الاجتماع - في كتابه الصادر عام ١٩٢١ (٣٨) حيث يري أنه من الضروري أن ننظر إلى الاجتماع كعلم يدرس العلاقات الاجتماعية ولا يمكن أن يقدم وصفات تصلح للنواحي العملية أو للإصلاح ويقتصر على وصف الكيفية التي تنمو بها المشكلات الاجتماعية وتظهر، والكيفية التي يمكن بها إحداث تغييرات لتعديلها إذا ظهرت، وبهذا فإن العلم "لا يقدم قط حلولاً مباشرة لمشكلات الحياة" على حد تعبيره، أما الأخصائي الاجتماعي فعليه هو أن يتخذ قراراته لمواجهةها لأنه بهذا "يدخل في قلب مجال القيم" ، وأقصى ما يستطيعه علم الاجتماع أن يقدم الأساس الذي يساعد الأخصائيين الاجتماعيين على "بناء تلك الفلسفة الاجتماعية Social Philosophy التي تضيء التكامل على تفكيرهم وتثير الطريق أمامهم وتحكم اتجاه أنشطتهم المهنية".

أما الآن ونتيجة للضغوط على علم الاجتماع للمساهمة في حل مشكلات المجتمع ونتيجة لاتجاه العديدين من رجاله إلى التنظير لمواجهة تلك المشكلات من ناحية ونتيجة لزيادة اهتمام رجال الخدمة الاجتماعية بالوصول إلى "نظرية للممارسة" Practice Theory مبنية على معارف عملية محققة ومختبرة باستخدام قواعد المنهج العلمي الصحيح، وزيادة اقتناعهم بأن الممارسة المهنية اليوم لم يعد من المقبول أن تعتمد على مجرد "حكمة الممارسة" Practice wisdom وإنما على أساس نظري محقق. ومع زيادة الاهتمام بتنظيم المجتمع والتخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية من جهة أخرى -- نتيجة لهذا كله فإن الحدود الفاصلة القديمة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية قد فقدت وضوحها وتميزها، وأصبح هناك قدر كبير من التداخل بينهما على أرض الواقع.

ويشير ايرنست جرينوود (٣٩) وهو من علماء الاجتماع المقتدرين إلى أنه بالرغم من أن علم الاجتماع ينتمي إلى العلوم الاجتماعية التي هي من جنس "العلم" وأن الخدمة الاجتماعية تنتمي إلى فنون الممارسة التي هي من جنس "التكنولوجيا" إلا أن الحدود بينهما

ليست فاصلة، وأن هناك أرضاً مشتركة يمكن أن يلتقيا عليها لصالحهما معاً، ويدل على ذلك بأن هذا التقسيم (إلى علم وتكنولوجيا اجتماعية) يوحى خطأ بأن كل المشتغلين بكل من العلم والمهنة متجانسون فيما بينهم في مواجهة الآخرين، ويشير إلى أن الواقع أن هناك مجموعة من علماء الاجتماع^(٤٠) يهتمون بالبحوث التطبيقية، ويطلبون للعمل في المؤسسات الصناعية والتعليمية وغيرها لكي يطبقوا نظرياتهم لحل مشكلات معينة، ومن جهة أخرى فإنه بالرغم من أن اهتمام ممارسي الخدمة الاجتماعية عموماً هو بحل المشكلات فإننا نجد أعداداً منهم تهتم أكثر ببناء النظرية وخصوصاً نظرية الممارسة... وهو يرى أنه يمكن من هاتين المجموعتين (رجال علم الاجتماع ذوي الاهتمام التطبيقي ورجال الخدمة الاجتماعية ذوي الاتجاه النظري) تهجين فريق جديد يعمل في منطقة متوسطة لمصلحة العلم والمهنة حيث يتم اختبار نظريات علم الاجتماع في الواقع خلال تطبيق معارفها في حل المشكلات (بما يمكن أن نسميه الاختبار من خلال الممارسة الواقعية Practice test) وهذا يؤدي إلى الارتقاء بالنظرية الاجتماعية وفي نفس الوقت فإنه يكون من الممكن استمداد مبادئ للممارسة من قوانين العلوم الاجتماعية وربطها عن طريق البحوث.

والواقع أن آراء جرينوود تجد الآن صدى واسع النطاق نتيجة للإحساس المتزايد - كما أشرنا من قبل - بأن المحك النهائي لنجاح كل من العلم (الاجتماع) والمهنة (الخدمة الاجتماعية) هو في مدى مساهمة كل منهما بطريقته في فهم وحل المشكلات الاجتماعية الملحة.

غير أن بعض التصورات القديمة لرجال علم الاجتماع التقليديين حول الخدمة الاجتماعية في الماضي لا زالت تؤثر على بعض رجال علم الاجتماع الآن ممن لم يدركوا حقيقة التغييرات التي طرأت على المهنة في السنوات الأخيرة، وخصوصاً على مستوى التنظير للخدمة الاجتماعية (وإن لم يكن بنفس الوضوح على مستوى البرامج والممارسة في الميدان) وقد يكون من المفيد هنا أن نشير بكلمة موجزة إلى بعض تلك التصورات :

١. ينتقد الفكر الماركسي الخدمات الاجتماعية عموماً على أنها محاولة لتجميع الصراع الطبقي، عن طريق المواجهة المنظمة للمشكلات الفردية الناجمة أساساً عن أخطاء النظام الاجتماعي^(٤١)، ويرى متابعو هذا اللون من التفكير أن الخدمة الاجتماعية في

ضوء هذا ليست إلا أداة في يد ذوي السلطان في المجتمع تستخدم للإبقاء على الأوضاع القائمة، وهي بهذا تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي وتمنع التغيير لصالح الجماهير، وفي نفس الخط نرى البعض يسمون الخدمة الاجتماعية بأنها ربيبة النظام الرأسمالي، وأنها تمثل سعي الأغنياء للتخلص من مضايقات الفقراء وامتصاص الثورة عليهم.

والواقع أن أصحاب هذه التصورات لا يدركون أن الخدمة الاجتماعية منذ أصولها الأولى كانت تتضمن كلا من وظيفتي الضبط الاجتماعي والتغيير الاجتماعي، وإذا كانت جمعيات تنظيم الإحسان كانت نموذجاً يمثل اتجاه الضبط الاجتماعي - فإن المحلات الاجتماعية وما تبنته من جهود الإصلاح الاجتماعي كانت تمثل اتجاه التغيير الاجتماعي. غير أننا هنا يجب أن نلاحظ أن أي مهنة إنما تعمل بطبيعة الحال في إطار اجتماعي واقتصادي وفكري معين، والمهن عموماً تعكس هذه الأوضاع التي نعيش في نطاقها. وليس معني هذا بطبيعة الحال أن المهن دائماً عنصر منفعل لا فعالية له، ولكن ما نقصده أن المهن لا تستطيع أن تتعد كثيراً عن النسق القيمي السائد في المجتمع، ولهذا فإننا نجد أن الخدمة الاجتماعية وإن ارتبطت في بداياتها الأولى بكونها عنصر ضبط اجتماعي يعمل في نطاق القيم المستقرة للمجتمع إلا أنها بعد أن أصبح لها كيانها المهني المستقل قد بدأت أيضاً تخلق عناصر ثقافية جديدة في الوقت الذي تحافظ فيه على العناصر القائمة، يقول هيرود^(٤٢) في هذا الصدد "إذا كانت الخدمة الاجتماعية ينظر إليها على أنها نسق فرعي يؤدي وظائف لصالح النسق الاجتماعي الأوسع للمجتمع، فإن للخدمة الاجتماعية أيضاً درجة من الاستقلال، فهي تتبني قيماً وأهدافاً تدافع عنها وتمثل نوعاً من المعارضة والنقد للنسق القيمي السائد... ففي المجتمعات الصناعية التي تركز على التحصيل والنجاح فإن الخدمة الاجتماعية التي تهتم بعوارض الفشل الاجتماعي تقف لتذكر المجتمع بقوة بأسباب تلك المشكلات، ومن الواضح أن هذا يتعارض مع التصور بأن الخدمة الاجتماعية وسيلة لتأكيد نوع من الرفاهية الرأسمالية"، كما يقول أيضاً أن الخدمة الاجتماعية قد تتفق مع النظرة السائدة في المجتمع وقد تختلف معها، فالمهن في النهاية تخدم المجتمع وهي

مسئولة أمامه عن أعمالها، ولكن من الممكن للمهنة أن تتخذ في بعض الأحيان موقف الصراع مع المجتمع حول التغييرات المطلوبة مما دعا بعض الكتاب إلى وصف الخدمة الاجتماعية بأنها "ثقافة أقلية Minority Culture تحس بالاغتراب عن حياة المجتمع الأكبر". وتفسير ذلك أن المهنة تحاول أن تكون "ضمير المجتمع"، وهذا يجعلها معرضة لهجوم القوي المضادة التي تحاول المحافظة على الأوضاع القائمة، وحاصل هذا كله أن الخدمة الاجتماعية كما تساعد في المحافظة على النسق الاجتماعي وكما تتشكل بقوي اجتماعية خارجة عن سيطرتها فإنها تقوم أيضا بدور مهم في تشكيل الثقافة التي تعيش فيها، ولهذا فان موقف الخدمة الاجتماعية في المجتمع محاط دائما بالتناقضات والصراعات والغموض. غير أن الخدمة الاجتماعية ليست وحدها هي المهنة التي تخضع لهذه التناقضات بين قيم المهنة ومطالب المجتمع فهذا هو الحال في الواقع بالنسبة لكافة المهن.

٢. لا يزال بعض رجال علم الاجتماع يتصورون الخدمة الاجتماعية في شكل الخدمات "الفردية" المتفرقة التي لا تصدر عن تصور شمولي للنظم الاجتماعية وتكاملها، ولا تعي بالتالي تداخل مسببات المشكلات الاجتماعية، وغالبا ما يتصور هؤلاء أن انشغال الأخصائي الاجتماعي بالحالات الفردية يعني بدهاء أنه لا يدرك أن من الممكن أن تكون تلك المشكلات مجرد أعراض لخلل في البناء الاجتماعي يستدعي تدخلا على نطاق أوسع من نطاق التدخل الفردي.

والواقع أن الخدمة الاجتماعية الآن لم تعد تركز فقط على الخدمات الفردية وإنما بدأت تعطي اهتماما أكبر لطرق أو منهجيات تنظيم المجتمع، والتخطيط الاجتماعي، والسياسة الاجتماعية، والعمل الاجتماعي Social Action لتحقيق تعديلات في تلك السياسات الاجتماعية، ذلك أن الأخصائيين الاجتماعيين اليوم يدركون أكثر من أي وقت مضى أنه إذا كانت أهداف الخدمة الاجتماعية هي مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية على مواجهة مشكلاتهم والمساهمة في خلق الظروف التي تساعدهم على أداء وظائفهم الاجتماعية، فإن هذا يتضمن التزاما مزدوجا بمساعدة الأفراد على التكيف الاجتماعي في

حدود إمكانياتهم مع المعايير والقيم التي يؤمن بها المجتمع من جهة، وبتعديل أو إصلاح السمات العامة للنسق الاجتماعي من جهة أخرى (٤٣).

ومن الواضح في ضوء هذا أن الأخصائيين الاجتماعيين قد أصبحوا أكثر إدراكا لتداخل آثار مختلف المستويات (الثقافية و الاجتماعية والشخصية) على بعضها البعض ، ولذلك فإنهم يوجهون تدخلهم المهني إلى كل تلك المستويات لضمان أكبر قدر ممكن من التأثير في الموقف ، غير أن الأمر يتوقف بطبيعة الحال على مدى توافر النظريات التي تركز على عوامل وحدود هذا التأثير المتبادل، ولا جدال في أن هذا الهدف يقتضي توافر جهود علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية عليه، بما يحقق ليس فقط أهداف كل منهما ولكن أيضا أهداف المجتمع الذي يعطي كلا منهما دعمه لهذا الغرض.

ولعل من الأمور ذات الدلالة على سير المهنة الحثيث في هذا الاتجاه اليوم ظهور "الاتحاد الجامعي الدولي للتنمية الاجتماعية" Inter-University Consortium For International Social Development الذي يتكون من مجموعات من القائمين بتدريس الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية بمدارس الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان العالم الثالث، والذي يستهدف تحويل تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية من التركيز على العوامل "الاجتماعية" البحتة (إذا كان هناك شيء يمثل هذه الصفة) إلى التركيز على العوامل الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية، ومن التركيز على العمل على تغيير الأفراد إلى العمل على تغيير مختلف مستويات الأنساق التي تتفاعل بشكل خاص على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، بهدف إحداث تغييرات أساسية في النظم والمؤسسات الاجتماعية ، بما يؤدي إلى الوقاية من المشكلات الاجتماعية، وإلى إحداث تغييرات إيجابية في تلك النظم، لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات الإنسانية (٤٤). وبطبيعة الحال فإن هذا المدخل لا بد أن يكون جامعا بين التخصصات interdisciplinary ولا بد أن يكون مبنيا على أساس متين من النظريات التي تقدمها تلك العلوم جميعا لفهم المجتمع وديناميات الحركة داخل أنساقه الفرعية، بما يساعد على التدخل المقصود والمخطط لإحداث التغييرات المرغوبة في كل قطاعات الحياة التي تؤثر على إشباع الاحتياجات الإنسانية للسكان دون اقتصار على مجال الرعاية الاجتماعية وحده.

المصادر والتعليقات

- (1) Read Bain and William L. Kolb. "Sociology" in Julius Gould and W. Kolb, eds., *A Dictionary of the Social Sciences* (New York; The Free Press, 1964) P. 676.
- (2) Albert J. Reiss, Jr., "Sociology: The Field" in, David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York : The Macmillan Co., 1968) Vol. 15, P. 1.
- (3) Neal Gross and G. Fishman, "The Management of Educational Establishments " in, Paul Lazarsfeld, et al., eds., *The Uses of Sociology* (London : Weidenfeld and Nicolas, 1968) P. 310.
- (4) Alvin W. Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* (London : Heinemann, 1970) P. 23.
- (٥) د. صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي (القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٢) ص ٢١.
- (6) Alex Inkles, *What is Sociology?* (N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1964) P. 110.
- (٧) د. محمد عاطف غيث : دراسات في علم الاجتماع التطبيقي (الإسكندرية : دار الكتب الجامعية. ١٩٧٢) ص ص ٩ - ١٠ ، ١٦ - ١٧.
- (8) Alvin Gouldner. *Op. cit.*, PP. 399 – 400.
- (٩) د. محمد عاطف غيث : المرجع المذكور ، ص ١٧.
- (10) See : Noel Timms, *Social work* (London : Routledge & Kegan Paul, 1970) P. 2.
- (11) Harriet Bartlett, "Towards The Clarification and Improvement of Social Work Practice" in, *Social Work*, Vol. 3 No. 2, April, 1958, PP. 3 – 9.
- (12) Walter A. Friedlander, *Introduction to Social Welfare* (New Jersey : Prentice-Hall, Inc., 1955) P.4.
- (13) Arthur E. Fink, et al., *The Field of Social Work* (New York : Holt, Rinehart, and Winston, 4th ed., 1967) P. 12.

- (14) Robert McIver, *The Contribution of Sociology to Social Work* (New York; Columbia University Press), 1931.
- (15) Henry J. Meyer, "Professionalization and Social Work To-day." In Edwin J. Thomas, ed., *Behavioral Science for Social Workers* (New York : The Free Press, 1967) PP 379 – 400.
- (16) Walter A. Friedlander, *Concepts and Methods of Social Work*, (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1958) PP. 8–9.
- (17) Paul Halmos, "Problems Arising in the teaching of Sociology to Social Workers" in, *International Social Service Review*, United Nations, New York, No. 8, March 1961, P. 22, See also, Arthur Cohen, *Social Work in the American Tradition* (New York : Holt, Rinehart, and Winston, 1958) P. 3.
- (18) Alvin W. Gouldner and S. M. Miller eds., *Applied Sociology* (New York : The Free Press, 1965) P. 13.
- (19) Robert C. Angell "The Ethical Problems of Applied Sociology" in Paul Lazarsfeld, et al, *op. cit.*, P. 740.
- (20) Albert J. Reiss Jr., *op. cit.*, PP. 2 - 3.
- (21) Herbert J. Gans, "Urban Poverty and Social Planning" in. Paul Lazarsfeld, et al, *op. cit.*, P. 438.
- (22) Noel Timms, in his introduction to, Brain Heraud, *Sociology and Social Work* (Oxford : Pergamon Press, 1970). P. VII.

(٢٣) ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المقالات والكتب التي تؤرخ للعلاقة بين الاجتماع والخدمة الاجتماعية في إنجلترا والولايات المتحدة باعتبارها مهد نشأة الخدمة الاجتماعية بمفهومها المهني الحديث - وإذا كنا نتوقع أن تؤدي هذه الأشكال من العلاقات إلى بعض الانعكاسات على علاقة المهنة والعلم في الدول الأخرى التي انتقلت إليها (كمصر مثلاً) فإننا ندرك أيضاً أن هناك بعض العوامل المحلية التي أثرت على تلك العلاقة في مصر - وهذا موضوع يستحق دراسة خاصة نرجو أن نستكمل بها هذا الموضوع فيما بعد بإذن الله.

- (24) Peter Leonard, *Sociology in Social Work* (London Routledge & Kegan Paul, 1966) P. 4.
- (25) Brian Heraud, *op. cit.*, P. 4.
- (26) Herbert J. Gans, *op. cit.*, P. 438.
- (27) Peter Leonard, *op. cit.*, PP. 7 – 8.
- (28) Walter Friedlander, *Concepts and Methods of Social Work*, *op. cit.*, P. 88.
- (29) Peter Leonard, *op. cit.*, P. 8.
- (30) Henry J. Meyer, et al, "Social Work and Social Welfare", in Paul Lazarsfeld, et al, *op. cit.*, P. 157.
- (31) Peter Leonard, *op. cit.*, P. 17.
- (32) Brian Heraud, *op. cit.* P. 5.
- (33) *Ibid.*
- (34) Brian Heraud, *op. cit.* P. 6.
- (35) *Loc. cit.*
- (36) Henry J. Meyer, et al, "Social Work and Social Welfare" *op. cit.*, P. 157.
- (37) *Ibid.*, PP. 158 – 159; Brian Heraud, *op. cit.*, PP. 8 – 9 12; and Herbert Gans, *op. cit.*, P. 15.
- (38) Peter Leonard, *op. cit.*, P. 15.
- (39) Ernest Greenwood "The Practice of Science and the Science of Practice," in, Warren Bennis, et al, *The Planning of Change* (New York : Holt, Rinehart, and Winston. 1961) PP. 73 – 82.

(٤٠) تقدر نسبة من يعملون بالمؤسسات الأهلية والحكومية من بين أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع بحوالي ٣٠% في حين يعمل ٧٠% بالبحوث والتدريس بالجامعات : راجع كتاب Alex Ingles, *op. cit.*, P. 110

- (41) Brian Heraud, *op. cit.*, PP. 193 – 194.
- (42) *Ibid.*, P. 206.
- (43) Henry J Meyer, "Social Work," *op. cit.*, Vol. 14, P. 495,; and Walter Friedlander, *op. cit.*, P. 8.

- (44) Richard Parvis , *The Social Development Concept*, (N.Y. Council on Social Work Education, 1980, Mimeographed); C. David Hollister and John F. Jones, "Education for Social Development." *State of the Art Conference on Comparative Social Development*, 1978, Columbia, Missouri (Mimeographed).